التوجه نحو استراتيجية دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كبديل مستدام للصعود الاقتصادي
-التجربة الصينية أنموذجا-

د.فرح إلياس الهناني
المركز الجامعي ميلة

د. أبوبكر بوسالم
المركز الجامعي ميلة

ملخـــص

يتجه الواقع العالمي في ظل التحولات الاقتصادية المتسارعة والمتغيرات المعاصرة المتشعبة والمتداخلة، وبشكل ملموس نحو استراتيجية دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كبديل يُراهن عليه نحو تحقيق الصعود الاقتصادي المستدام والتنمية المستقلة الشاملة، حيث أن الخبراء الاقتصاديين المختصين والمنظمات الدولية المتخصصة والمتتبعين للمشهد الاقتصادي العالمي يُجمِعون على أهمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كركيزة أساسية تستند إليها وتتكامل معها باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى في مزيج تنموي متكامل يستهدف بالدرجة الأولى الارتقاء بالاقتصاد الوطني لأي دولة وتحقيق الإقلاع والصعود الاقتصادي المستدام.

وعلى هذا الأساس تحاول ورقتنا البحثية أخذ واستقراء التجربة الصينية كأنموذج رائد في مجال التوجه الاستراتيجي نحو دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كبديل حتمي لتحقيق القيمة المضافة والرفع من الناتج المحلي الخام وصولا إلى سُلم الصعود والإقلاع الاقتصادي المستدام، مع محاولة استخلاص أهم الدروس المستفادة من هاته التجربة الأنموذجية.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الصعود الاقتصادي، القيمة المضافة، الناتج المحلي الخام، التجربة الصينية.

Abstract

The global fact trends in the light of the accelerated economic transformations and the complex interrelated contemporary variables, significantly towards the strategy of supporting and developing SME's as an alternative betting it towards achieving the sustainable economic rising and the wholly independent development, where the specialists economic experts and specialized international organizations and observers of the scene World Economic agree on the importance of SME's sector as a main support underlying on it and integrated with the rest of the other economic sectors in an integrated development mix aimed primarily to improving the national economy of any country and achieve sustainable economic take-off.

On this basis, our paper trying to take the extrapolation of the Chinese experience as a model leader in the field of strategic trend towards supporting and developing the sSME's as an alternative inevitable to achieve added value and increase the gross domestic product arriving to scale of sustainable rising and take-off economic, with an attempt to draw the most important lessons learned from this ideal experience .

Key words: SME's, economic rising, the add value, GDP, the chinese experience.

مقدمة :

أثبتت التجارب والدراسات الاقتصادية أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمثل أهم محرك للتنمية، وإحدى الدعائم الرئيسية لقيام النهضة الاقتصادية، وذلك في جميع الاقتصاديات على اختلاف سياساتها، فهذا القطاع أثبت تعاظم دوره في استراتيجيات التنمية الشاملة، وبالتالي تزايدت عناية البلدان بتنمية وتطويره؛حيث تشير الإحصائيات إلى وجود أكثر من 22 مليون مؤسسة صغيرة ومتوسطة في الولايات المتحدة الأمريكية وأكثر من 21 مليون في دول الاتحاد الأوروبي تساهم بـ 45 ٪ و65 ٪ على التوالي من الناتج القومي، وتخلق أكثر من 65 ٪ و 55 ٪على التوالي من فرص العمل.[1]

فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي التي صنعت من الو.م.أ، وهي التي جعلت اليابان الدولة الصناعية الرائدة...، وهي التي كسبت لألمانيا تلك المكانة التصديرية المتميزة، وهي التي مكنت دولا صغيرة مثل كوريا الجنوبية وتايلانديا وسنغافورة من منافسة والتفوق على الكثير من الدول المتقدمة في تصدير العديد من السلع.

وعليه؛ فإن إشكالية البحث تتمثل فيما يلي:

ما هو دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصعود الاقتصادي الصيني؟

المحور الأول: الأسس النظرية حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

تختلف الآراء حول وجود تعريف دقيق للم ص م، حيث يختلف التعريف تبعا لاختلاف إمكانيات كل دولة وقدراتها وظروفها الاقتصادية والاجتماعية مثل درجة التصنيع والتقدم التكنولوجي، طبيعة مكونات وعوامل الإنتاج، الكثافة السكانية، مدى توفر القوى العاملة ودرجة تأهيلها، المستوى العام للأجور والدخل وغيرها من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية التي تحدد طبيعة وملامح المؤسسات والصناعات القائمة فيها. كما يختلف التعريف وفقا للهدف منه، وهل هو للأغراض الإحصائية أو التمويلية أو لأغراض أخرى.[2]

وعلى الرغم من عدم وجود تعريف دولي متفق عليه للم ص م، إلا أنه يوجد اتفاق على المعايير التي يمكن على أساسها وضع تعاريف للأحجام المختلفة للمؤسسات. ويمكن توضيح هذه المعايير وعرض مجموعة من التعاريف الخاصة بالم ص م، فيما يلي:

أولا.معايير التصنيف: هناك عدة معايير تستخدم لتحديد حجم المؤسسة، وليس هناك إجماع في الرأي بين الاقتصاديين على تفضيل معيار محدد من بين تلك المعايير، وتنقسم هذه المعايير إلى معايير كمية وأخرى نوعية، وأهمها:

1.**المعايير الكمية:** تهتم هذه المعايير بتصنيف المؤسسات اعتمادا على مجموعة المؤشرات الكمية والإحصائية، التي تبرز الفروق بين الأحجام المختلفة للمشروعات، وهي ذات صبغة محلية لأنها توضع في

1- .Small And Medium-Sized Enterprises A Dynamic Source Of Employment, Growth And Competitiveness In The European Union, Report Presented By The European Commission For The Madrid EuropeanCouncil, 1 December 2009, p. 3

2- نوزاد عبد الرحمن الهيتي، «الصناعات الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون الخليجي: الوضع القائم والتحديات المستقبلية»، مجلة المال والصناعة، بنك الكويت الصناعي، العدد الرابع والعشرون، 2006، ص11.

ضوء ظروف كل دولة على حدى، ويمكن تقسيمها إلى مجموعتين[1]:

أ. المجموعة الأولى: وتضم مؤشرات تقنية واقتصادية، من ضمنها: عدد العمال، التركيب العضوي لرأس المال، حجم الإنتاج، القيمة المضافة وحجم الطاقة المستهلكة.

ب.المجموعة الثانية: وتتضمن المؤشرات النقدية، وهي: رأس المال المستثمر ورقم الأعمال. كما يمكن تصنيف المؤسسات باستخدام مؤشرات مركبة مثل نسبة رأس المال إلى العمل (معامل رأس المال)، أو نسبة المبيعات إلى رأس المال، أو مؤشرات ترجيحية يستخدم في تركيبها أكثر من عاملين مثل رأس المال وعدد العاملين وإجمالي المبيعات السنوية.

وبالرغم من تعدد المعايير الكمية، إلا أنه يمكن القول بأن معيار عدد العمال يعتبر أكثرها شيوعا وقبولا على المستوى الدولي، لكن ذلك لا يعني وجود اتفاق حول عدد العمال المستعمل في التصنيف، فهو يختلف من بلد لآخر باختلاف الأوضاع الاقتصادية، النشاط الاقتصادي، التركيبة السكانية، عدد السكان في الدول وعوامل أخرى.[2]

وعموما، يتراوح الحد الأقصى لعدد العاملين في المشروع الصغير في الدول المتقدمة كاليابان، أمريكا، إنجلترا وألمانيا بين 200 و500 عامل، بينما ينخفض العدد في الدول النامية ليصل إلى 100 عامل فأقل.[3]

2. **المعايير النوعية:** يهتم هذا النوع من المعايير بتصنيف المؤسسات بصورة موضوعية أخذا بالاعتبار للفروق العديدة المرتبطة بالمؤسسة وعناصر التشغيل الرئيسية فيها. ومن أهم المعايير النوعية ما يلي:[4]

أ. المعيار القانوني: يتوقف الشكل القانوني للمؤسسة على طبيعة وحجم رأس المال المستثمر فيها وطريقة تمويله، فشركات الأموال غالبا ما يكون رأسمالها كبيرا مقارنة بشركات الأفراد. وفي هذا الإطار، تشمل الم ص م: شركات الأفراد، المؤسسات العائلية والتضامنية، شركات التوصية البسيطة والتوصية بالأسهم، شركات المحاصة، الوكالات والمهن الصغيرة الإنتاجية والحرفية.

ب. المعيار التنظيمي: تصنف المؤسسة صغيرة ومتوسطة وفقا لهذا المعيار، إذا اتسمت بخاصيتين أو أكثر من الخواص التالية:

- الجمع بين الملكية والإدارة؛
- قلة عدد مالكي رأس المال؛
- ضيق نطاق الإنتاج وتركزه في سلعة أو خدمة محددة؛
- صغر حجم الطاقة الإنتاجية؛
- المحلية إلى حد كبير؛

1- عثمان لخلف، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها: دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، -2003 2004، ص9.

2- توفيق عبد الرحيم يوسف حسن، إدارة الأعمال التجارية الصغيرة، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط 1، 2002، ص17.

3- هالة محمد لبيب عنبة، إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، ط 1، 2002، ص16.

4- خالد عبد العزيز بن محمد السهلاوي، «معدل وعوامل انتشار المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية»، مجلة الإدارة العامة، المملكة العربية السعودية، المجلد الواحد والأربعون، العدد الثاني، يوليو 2001، ص ص310-311.

- الاعتماد بشكل كبير على المصادر المحلية لتمويل رأسمالها.

ج.المعيار التقني: بناء على هذا المعيار، يتم تصنيف المؤسسات تدريجيا طبقا لدرجة المكننة المستخدمة من ناحية، ومدى الاعتماد على المهارات اليدوية من ناحية أخرى. وبذلك تصنف مؤسسات ص م حسب أساليب إنتاج المستخدمة.

ثانيا: تعاريف بعض الدول للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تنفرد كل دولة بتعريف أو بمجموعة من التعاريف الخاصة بالم ص م، والتي تختلف باختلاف الغرض منها. وفيما يلي عرض لبعض هذه التعاريف:

1. **تعريف الم ص م في الولايات المتحدة الأمريكية:** حسب لجنة التنمية الاقتصادية الأمريكية، يعتبر المشروع صغيرا عندما يستوفي اثنين على الأقل من الشروط التالية:[1]

- عدم استقلال الإدارة عن المالكين، وأن تتم إدارة المشروع من طرف كل الملاك أو بعضهم؛
- تمويل رأس المال المشروع من طرف مالك واحد أو عدد قليل من المالكين؛
- العمل في منطقة محلية فيكون العمال والمالكون من مجتمع واحد؛
- أن يكون حجم المشروع صغيرا نسبيا بالمقارنة مع القطاع الذي ينتمي إليه.

كما عرفت إدارة الأعمال الصغيرة المؤسسات الصغيرة بأنها: « تلك التي تمتلك وتعمل بشكل مستقل، أي تتصف بالاستقلالية، كما تتصف بالتفرد والتميز وعدم الشيوع في مجال أعمالها»[2].

2. **تعريف الم ص م في اليابان:** يعرف القانون الأساسي للم ص م بأنها: «تلك التي لا يتجاوز رأسمالها المستثمر 100 مليون ين ياباني، ولا يتجاوز عدد عمالها 300 عامل»، وهي تقسم حسب القطاعات إلى:[3]

أ.مؤسسات صناعية ومنجمية وباقي الفروع: وهي المؤسسات التي يقل رأس المال المستثمر فيها عن 100 مليون ين ولا يفوق عدد عمالها 300 عامل.

ب.مؤسسات التجارة بالجملة: وهي المؤسسات التي لا يزيد رأسمالها عن 30 مليون ين ياباني، ويقل عدد العمال فيها عن 100 عامل.

ج.مؤسسات التجارة بالتجزئة والخدمات: وفيها لا يزيد رأس المال عن 10 مليون ين، أما عدد العمال فهو يقل عن 50 عاملا.

1- محمود حسين الوادي وحسين محمد سمحان، «المشروعات الصغيرة ماهيتها والتحديات الذاتية فيها (مع إشارة خاصة لدورها في التنمية في الأردن)»، الملتقى الدولي حول: متطلبات تأهيل الم ص م في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي- الشلف، -17 18 أفريل 2006، ص71.

2- فلاح حسن الحسيني، إدارة المشروعات الصغيرة: مدخل استراتيجي للمنافسة والتميز، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، ط 1، 2006، ص21.

3- بن يعقوب الطاهر وشريف مراد، «المهام والوظائف الجديدة للم ص م في إطار معايير التنمية المستدامة»، الملتقى الدولي حول: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس- سطيف، 07-08 أفريل 2008، ص739.

3. تعريف الم ص م في الإتحاد الأوروبي:

اعتمد الإتحاد الأوروبي في تعريفه للم ص م، حسب توصية 2003، على معايير عديدة هي: عدد العمال، رقم الأعمال، مجموع الميزانية السنوية والاستقلالية. ويمكن تلخيص ما جاءت به هذه التوصية في الجدول الموالي:

الجدول رقم (01):تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الإتحاد الأوروبي حسب توصية 2003.

نوع المؤسسة	عدد العمال	رقم الأعمال السنوي	الميزانية السنوية (وحدة نقدية أوروبية)	الاستقلالية
مصغرة	< 10	≤ 2 مليون	≤ 2 مليون	25 ٪ من رأس المال أو حقوق التصويت لمؤسسة أخرى
صغيرة	< 50	≤ 10 مليون	≤ 10 مليون	
متوسطة	< 250	≤ 50 مليون	≤ 43 مليون	
كبيرة	> 250	> 50 مليون	> 43 مليون	/

Source : Jean- Luc marteau et Jean-Noél Combasson, **La reprise de pme**, Lavoisier, Paris, 2008, p.54.

4. تعريف الجزائر

في الجزائر، وبالرغم من أن تواجد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بها ليس بحديث العهد، إلا أن الفصل في تحديد محتواها ومضمونها لم يتحدد إلا من خلال القانون رقم 01 /18 الصادر في 12 ديسمبر 2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ حيث أخذت الجزائر بالمعايير الأوربية في تحديد تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المادة 04 من هذا القانون،فعرفت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات التي:[1]

-تشغل من عامل (1) إلى (250) عامل؛

-رقم أعمالها السنوي أقل من 2 مليار دج، أو أن إيراداتها السنوية أقل من 500 مليون دج؛

-تستوفي معايير الاستقلالية.

ويمكن التعبير عن هذا التعريف في الجدول التالي:

الجدول رقم (02): تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

صنف المؤسسة	عدد العمال	رقم الأعمال السنوي	مجموع الايرادات السنوية
مؤسسة مصغّرة	من 1 إلى 9	اقل من 20 مليون دج	لا يتجاوز 10 ملايين دج
مؤسسة صغيرة	من10 إلى 49	لا يتجاوز 200 مليون دج	لا يتجاوز 100 مليون دج
مؤسسة متوسطة	من 50 إلى 250	بين 200 مليون و2 مليار دج	بين 100 و500 مليون دج

المصدر: نادية قويقح، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الواقع والأفاق، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، العدد 14، 2006، ص193.

1- . صالحي صالح، أساليب تنمية المشروعات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، العدد 03،2004، ص 24.

وخلاصة القول، أن التعريف الشامل والمناسب للم ص م، وفي أي بلد، هو ذلك التعريف الذي يعمل على إبراز الخصائص الأساسية والحقيقية لهذه المؤسسات، والذي يعتمد في بنائه على المزج بين كل من المعايير الكمية والمعايير النوعية على حد سواء.

وفي هذا الإطار، يمكن اقتراح التعريف التالي للم ص م، وهو أنها: تلك المؤسسات التي تتميز بقلة عدد عمالها، صغر حجم رأس المال المستثمر فيها، انخفاض طاقتها الإنتاجية ومحدودية أسواقها والتي غالبا ما تكون محلية، إضافة إلى الجمع فيها بين الإدارة والملكية، واعتمادها بشكل كبير على المصادر الذاتية والمحلية للتمويل.

ثالثا: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النشاط الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية

1. **خلق مناصب الشغل:** تساهم الم ص م في خلق فرص عمل أكثر وفرة واستمرارية لتشغيل الشباب، وذلك بتكلفة منخفضة نسبيا إذا ما قورنت بتكلفة خلق فرص العمل بالمؤسسات الكبرى، ففي منطقة شرق آسيا، تشكل الم ص م ما يزيد عن 95 ٪ من إجمالي المؤسسات التي تستقطب ما بين 35-85 ٪ من إجمالي قوة العمل. بينما تستوعب الهند حوالي 50 ٪ من إجمالي العمالة الصناعية.[1]

أما في إيطاليا، والتي تتميز بكون عدد الم ص م فيها جد مرتفع مقارنة بباقي الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية واليابان، أن 71 ٪ من المستخدمين في القطاع الصناعي يعملون في مؤسسات تشغل أقل من 250 شخص.[2]

2. **تنمية المتغيرات الاقتصادية الكلية:** تساهم الم ص م مساهمة فعالة في عملية التنمية الاقتصادية، من خلال كونها أداة لتحقيق التوازن الاقتصادي، وكذا تأثيرها في مختلف المتغيرات الاقتصادية الكلية من: استهلاك، ادخار، استثمار، ناتج محلي إجمالي وصادرات، ويمكن توضيح ذلك فيما يلي:[3]

دعم الاستهلاك المحلي:كون أجور العاملين فيها منخفضة نسبيا، وهذا ما يؤدي إلى الزيادة في حجم الاستهلاك الكلي للعمال، نتيجة لتوجيه كل أو معظم دخولهم نحو الاستهلاك وبصفة خاصة نحو السلع الاستهلاكية؛

تعبئة المدخرات والفوائض المالية المتراكمة: الخاصة بالأفراد وتشغيلها وتوجيهها بما يخدم التنمية الاقتصادية في جميع القطاعات؛

زيادة حجم الاستثمار: نظرا لارتفاع معدلات دوران رأس المال في هذه المؤسسات، مما يؤدي إلى نمو حجم رأس المال، ويجعلها نواة للمؤسسات الكبيرة، وبالتالي التأثير بشكل إيجابي على الاقتصاد الوطني من خلال مضاعف الاستثمار المعجل؛

زيادة حجم الناتج المحلي الإجمالي: من خلال تطبيق إستراتيجيات بدائل الواردات لتوفير حاجة السوق من السلع الاستهلاكية والوسيطة والاعتماد على الخامات المحلية؛

1- نوزاد عبد الرحمن الهيتي، مرجع سابق، ص14.

2- Daniela Bigarelli, «L'habillement en Italie : PME et systèmes régionaux de production», Les dynamiques de pme: approches internationales,Presses universitaires de France, Paris, 2000, p.229.

3- نبيل جواد، نبيل جواد، إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المؤسسة الجامعية للدراسات مجد، بيروت، ط 1، 2007، ص93-94.

دعم الصادرات: تلعب الم ص م دورا مؤثرا في دعم الصادرات من خلال سد جزء من حاجة الطلب المحلي، وبالتالي إتاحة فرصة أكبر لتصدير الإنتاج الخاص بالمؤسسات الكبيرة. وذلك لما تتميز به من مزايا نسبية ووفورات اقتصادية، أو من خلال تصدير منتجاتها مباشرة وبذلك تساهم في توفير العملة الصعبة.

3. **تحقيق التكامل الاقتصادي مع المؤسسات الكبرى:** وذلك من خلال مساهمتها في منح المؤسسات الكبيرة ميزة تنافسية عالية نتيجة التكامل الإنتاجي العمودي والأفقي القائم على أساس التعاون المستمر والمتبادل فيما بينها؛ وهكذا يتم الوصول إلى نظام أكثر توازنا واستقرارا في السوق المحلي.

4. **خلق القيمة المضافة وجلب الاستثمارات الأجنبية :**

إذ تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق القيمة المضافة في مختلف الاقتصاديات من خلال مبادلات السلع وإنتاجها وتقديم خدماتها، فهي تخلق قيمة مضافة معبر عنها بالفرق بين التكلفة المحتملة والأرباح والإيرادات المحققة. كما تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مجالا خصبا لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية[1].

المحورII: استراتيجيات ترقية قطاع م ص م في الصين:

لعل الاتجاه الجديد في تنمية الاقتصاديات الحديثة هو الاعتماد على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتركيز على دورها في إحداث النموو تحقيق الصعود الإقتصادي، وذلك بما تمارسه من أنشطة اقتصادية متعددة من حيث تنوّع القطاعات بالنّظر لما تملكه من فعالية وسرعة في التأقلم مع متغيرات المحيط الاقتصادي، على عكس النظرة التي تقوم على اعتماد الصناعات والمؤسسات العملاقة كمنهج لإحداث تنمية ، لكن هذا لن يتحقق إلا إذا نشأت وتطوّرت ومارست نشاطها في ظل الإستراتيجيات المناسبة من حيث تهيئة الظروف المشجعة وخلق المناخ الاستثماري المحفّز.

وتحتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة موقعا مهما في الاقتصاد الصيني، ويزداد هذا الدور يوما بعد يوم، إذ تمثل نسبة كبيرة من إجمالي المؤسسات الصينية فضلا عن إسهامها في دفع النمو وتحقيق التنمية الاقتصادية، إلا أنها تبقى تعاني من بعض المشاكل والمعوقات مما دفع الصين إلى انتهاج إستراتيجية تعمل من خلالها على النهوض بهذا القطاع وزيادة فعاليته في عملية التنمية ضمن توجه استراتيجي.

1. المنظومة المؤسسية لتنمية دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصين:

قامت الصين بإنشاء العديد من الهيآت واللجان والمؤسسات المالية والصناديق المتخصّصة التي تهتم بدعم ومتابعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالتنسيق مع مختلف الهيآت الحكومية ومن أهمها:

أ. الأجهزة الحكومية

تشرف الحكومة الصينية وبفضل أربع هيئات رسمية خاصة، على دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار إستراتيجية دعم ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تبنتها سنة 2003 وهي:[2]

اللجنة الوطنية للتنمية والإصلاح «The National Development and Reform Commission»؛

1- . أحلام فرج الله، طرق وأساليب تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الإسلامي، (رسالة ماجستير، غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، 2008، ص 11.

2- . LIU Xiangfeng, SME DEVELOPMENT IN CHINA: A POLICY PERSPECTIVE ON SME INDUSTRIAL CLUSTERING, china, 2008, p. 83

المركز الصيني لتنسيق التعاون مع البلدان الأجنبية في ميدان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة «China Coordination Center for Cooperation of SMEs with Foreign Countries»؛

الجمعية الصينية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة «China Association of SMEs»؛

القسمة المحلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى كل إقليم «local SMEs department in every province»؛

بالإضافة إلى مجموعة من البنوك والمؤسسات المالية العمومية والخاصة التي أوجدتها الصين بهدف العمل الجماعي وفق الإستراتيجية المسطّرة لدعم ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق تقديم الدعم المالي والفني بمختلف أشكاله والمتمثلة في:

بنك الصين الشعبي والبنوك التجارية : [1].

وفي سنة 2002 وبموجب قانون الإقتناء العمومي الموجّه لتشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة وبتفويض بنك الشعب الصيني قامت البنوك بتخفيف إجراءات الموافقة على القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وفي أكتوبر 2004، وتوجّب على البنوك تنويع شروط الإقراض وفقا للمخاطرة وتسهيل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وقام بنك الشعب الصيني (البنك المركزي) برفع نسب منح القروض من البنوك المحلية والإقليمية على التوالي 5 ٪ و10 ٪ في النصف الثاني من عام 2008 لتخفيف الضغوط المالية على شركات القطاع الخاص، كما تم تقديم قروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقيمة 128 ألف دولار لفترة ثلاث سنوات مع ضمان من الحكومة بنسبة 50 ٪ والنصف الأخر تتحمله المؤسسة في إطار اتفاقية مُوقّعة بين الحكومة وبنوك القطاع العام الكبرى تم بموجبها إنشاء مؤسسة لإقراض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.[2]

بنك وصندوق الاستثمار التابعين للجمعية الصينية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

تم إنشاء صندوق الاستثمار من طرف الجمعية الصينية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سنة 2007 وأصبح هذا الصندوق شغالا في أواخر عام 2008 بقيمة 2, 439 مليون دولار للمساعدة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،

صندوق تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة«SME Development Fund» :

قامت الصين بتخصيص ميزانية لإنشاء هذاالصندوق، من خلال تشجيع التبرعات المتأتية من الحوافز الضريبية والمنح والأرباح التي تحققت من الاستثمارات، والذي سيبقى تحت وصاية الحكومة ويهدف لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعم تطويرها.[3]

1- . فرانسواز لوموان ، ترجمة صباح محمود كعدان، الاقتصاد الصينيأفاق ثقافية ، الكتاب الشهري 82، دمشق، 2010، ص 47 - 52.

2- . Walter Garcia, Small and medium enterprises financing in China, Universitat Pompeu Fabra, china, November 2005, p. 4

3- . Law of the People's Republic of China on Promotion of Small and Medium-sized Enterprises, act n° 12, china, June 29, 2002., p. 5.

صندوق الابتكار «Innofund»:

هو صندوق حكومي خاص غير ربحي في شكل مؤسسة رأسمال تحت وصاية وزارة العلوم والتكنولوجيا ووزارة المالية تسيره لجنة من الخبراء الاستشاريين لدعم أنشطة الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة القائمة على التكنولوجيا، وهدفه هو تحسين بنية المنتجات والصناعة الصينية، وبفضل هذا الصندوق تم إنشاء 334 حاضنة تكنولوجية خاصة بالم ص م، كما تم منح 7962قرض في الفترة 1999-2005 بمقيمة إجمالية قدرت بـ 650 مليون دولار أمريكي، حيث يشترط الصندوق على المؤسسات المستفيدة أن تتراوح ميزانيتها مابين 300000 و1 مليون ين.

صندوق ضمان القروض «The Credit Gaurantee Fund»:

هو هيأة حكومية تتولى ضمان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدى البنوك والمؤسسات المالية مقابل عمولات ضئيلة، وتقدر حصيلة صناديق الضمان في الصين من ضمانات القروض الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة 146 مليار دولار سنة 2009.

الصناديق الخاصة «The Private Fund»:

تقرر إنشاء الصناديق الخاصة بهدف تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصينية لتمكينها من حل مشاكل التمويل وتحديث مهارات عمالها. وتم ذلك عن طريق الشراكة ما بين صناديق الدفع والصناديق الخاصة المحلية والأجنبية وبلغ عدد الصناديق المشاركة أكثر من 300 صندوق محلي وأجنبي.

ب. حاضنات الأعمال والعناقيد الصناعية:

من أجل تحريك فرص التطور التكنولوجي والنمو الاقتصادي، والتعامل بنجاح مع متغيرات العولمة الاقتصادية طورت الصّين آليات جديدة لتحفيز الإبداع وروح المقاولة في ميدان الم ص م. وحاضنات الأعمال والعناقيد الصناعية هي إحدى أهم الآليات التي يمكن من خلالها مواجهة هذه التحدّيات وحل بعض المشاكل التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

حاضنات الأعمال

حتى أكتوبر 2002، تم إقامة 465 حاضنة أعمال جميعها تقريبا حاضنات تكنولوجية، باستثمار قدر بـ 150 مليون دولار، وكان عدد المؤسسات الملحقة بها حوالي 8000 مؤسسة توظف 300 ألف فرد وتحقق دخلا سنويا يبلغ حوالي 700 دولار أمريكي. مما حقق للصين المركز الثاني بعد الو م أ في عدد الحاضنات متقدمة على ألمانيا بـ 300 حاضنة أعمال، وتوجد عدة أنواع للحاضنات الصينية وهي:

- **حاضنات تكنولوجية عامة دون تخصص تكنولوجي؛**
- **حاضنات تكنولوجية متخصصة؛**
- **حاضنات تكنولوجية في قطاع أو سوق متخصص؛**
- **حاضنات أعمال غير تكنولوجية؛**

• **حاضنات أعمال دولية «International Business Incubators»**: تقوم بجذب المؤسسات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة لإقامة المشروعات بالصين أو خارجها، كذلك تقوم هذه الحاضنات باستضافة شركات صغيرة تود التّعاون مع شركات خارج الصين لمدة قصيرة يتم خلالها تدريب العاملين في الشركة على اللغات وعلى إدارة الأعمال في الخارج، وبذلك يتم رفع مستوى الشركة إلى المستوى الدولي.

العناقيد الصناعية :

العناقيد الصناعية أمر بالغ الأهمية وتحقيقها يمكن من جعل م ص م أكثر قدرة على المنافسة في الاقتصاد العالمي وإنتاج ونشر الابتكار ، وخلق فرص العمل وتوزيع الدخل على نطاق أوسع. حيث أن تقارب المسافة بين منتج ما وصناعته وسوقه يشكل الخصائص الرئيسية للعناقيد الصناعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعكس جوهريا فكرة قرية واحدة، منتج واحد وبلدة واحدة، صناعة واحدة .

فطبقا للتقرير الذي أصدرته الصين سنة 2012 تحت عنوان «تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة»، هناك ما يزيد عن 700 منطقة صناعية في مختلف الأقاليم بناتج إجمالي يقدر بـ 100 مليون ين، و238 عنقود صناعي بناتج إجمالي يقدر بـ 1000 مليار ين، فهناك 5 عناقيد صناعية تساهم لوحدها بناتج إجمالي يقدر بـ 30 مليار ين، كما أن الناتج الإجمالي للعناقيد الصناعية يمثل نسبة 50 ٪ من الناتج الإجمالي الصناعي، فهي تساهم بـ 60 ٪ من الضرائب، و70 ٪ من حجم الصادرات و80 ٪ من حجم العمالة المتواجدة في القطاع الصناعي.[1]

ج. البرامج والخطط الرامية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لم تترك الصين موضوع إكتساب مؤسساتها للتكنولوجيات الحديثة والمتطورة للصدفة، وإنما عملت جاهدة من أجل اكتسابها من خلال تسطير مجموعة من البرامج والخطط الإستراتيجية الرامية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الميدان التكنولوجي:

برنامج تورش «Torch»

يرتكز هذا البرنامج على إعادة هيكلة البحث العلمي وإعطاء دفعة جديدة له من خلال ثلاثة محاور رئيسية :

- التركيز على تسويق الأبحاث Commercialization of Scientific researches؛
- تطوير الصناعة Industrialization؛
- الاتجاه نحو العولمة Globalization.

وتشير الإحصائيات إلى أن هذا البرنامج الطّموح قد أدى إلى خلق 54 حديقة تكنولوجية خلال التسعينيات، ووصل عدد المؤسسات التي أقيمت في هذه الحدائق التكنولوجية إلى 20796 من المؤسسات التي تنتج منتجات عالية التكنولوجيا وتستفيد من تخفيض الأعباء الضريبية، حيث تصل إلى 7 ٪ في السنوات الثلاث الأولى و15 ٪ في السّنوات السبعة التالية. ساهمت هذه الأخيرة في توظيف 3,5 مليون فرد في الغالبية ذوي مؤهلات عالية، وبلغ مجموع دخول هذه الشركات حوالي 115 مليار دولار بزيادة قدرت بـ 60 ٪ بين سنتي 1991 - 2002، وساهمت بقيمة مضافة تجاوزت 328,6 مليار دولار، وفي نهاية عام 2001،بلغ مجموع عوائد الشركات في هذه الحدائق التكنولوجية إلى رقم قياسي جديد،

1- LIU Xiangfeng, op cit, p51 .

ما يعادل 150 مليار دولار. وفي بنهاية سنة 2003، وصلت نسبة المشاريع التي تحصلت على إعانة وقروض من طرف البرنامج إلى 60 ٪، وفي سنة 2004 وصل عدد المشاريع إلى 140 ,000 منها 92 ٪ مؤسسات صغيرة ومتوسطة خاصة قدمت 3 ٪ منها براءة اختراع أو منتجات جديدة.[1]

الخطط التكنولوجية الرامية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

في مجال التكنولوجيا والتي تعتبر الجزء الهام من السياسة الصينية للانفتاح على الخارج وهذا لتضييق الفوارق التكنولوجية بين الصين والدول المتطورة قامت الحكومة بسلسلة من الخطط الشاملة للبحث والتطوير العلمي والتكنولوجي للحاق بالركب العالمي ومن أهم هذه الخطط نجد:

- **خطة حل المشاكل الفنية المستعصية بالعلوم والتكنولوجيا؛**
- **خطة بحوث وتطوير التكنولوجيا العالية (الخطة «863»)؛**
- **خطة الشرارة «Spark»**: جاءت هذه الخطة في سنة 1986، وهدفها الرئيسي هو إنعاش الاقتصاد الريفي بالإعتماد على العلوم والتكنولوجيا وتعميم النتائج العلمية والتكنولوجية المتقدمة والمناسبة لظروف الريف وإرشاد المؤسسات الريفية إلى الطريق السليم.

بموجب هذه الخطة بدأ تنفيذ أكثر من 100 ألف مشروع علمي وتكنولوجي نموذجي في مناطق الصين الريفية وقدرت نسبة تغطيتها للمناطق الريفية لأكثر من 85 ٪.

- **خطة المشعل**: أعلنت الصين في عام 1988 عن تطبيق هذه الخطة التي ترمي إلى تعميم التكنولوجيا العالية والجديدة في البلاد كلها، وتتضمن:

تنظيم وتنفيذ مجموعة من المشروعات لتطوير منتجات عالية التكنولوجيا، تتحلّى بالمستويات الفنية المتقدمة ورائجة في الأسواق الداخلية والخارجية وعالية الجدوى الاقتصادية؛

إنشاء مجموعة من المناطق الصناعية لتطوير الصناعات عالية التكنولوجيا على نطاق الصين؛

البحث عن نظام إدارة وآلية عمل يتماشيان مع تنمية الصناعات عالية التكنولوجيا.

وقد تم إنشاء 100 مركز لتقديم الخدمات الاستشارية داخل 53 منطقة صناعية على المستوى الوطني، وحتى نهاية عام 1997 أنجزت الصين 3533 مشروعا ضمن هذه الخطة وبلغ إجمالي قيمة إنتاجها على المستويين المركزي والمحلي 1 ,409 مليار ين.

- **خطة مشاريع الدولة الحاسمة الهامة للبحوث الأساسية «خطة التسلّق»**: بدأ تنفيذ هذه الخطة رسميا منذ عام 1992 وهي تهدف إلى تعزيز مساعدة الدولة للأبحاث العلمية الأساسية، وقد حققت الخطة بعض الانجازات البارزة.

- **الخطة الوطنية الرئيسية لتنمية البحوث الأساسية «الخطة 973»**: تم تنفيذها عام 1998 حيث تم إقامة أكثر من 150 اتفاقية تعاون، كما تم تحديد أربعة مناطق استثمارية للتكنولوجيا العالية في كل من «بكين، سوتشو، هوبي، شيان» كمناطق مفتوحة خاصة للدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي لآسيا والباسيفيك.[2]

1- Stéphane Grumbach, LIANG Shuang, Florence Hesters, Le programme TORCH pour l'innovation, Ambassade de France en Chine, Service Scientifique, France, juin 2004, pp.1- 3 .

2- Stéphane Grumbach, LIANG Shuang, Florence Hesters, Le programme TORCH pour l'innovation, Ambassade de France en Chine, Service Scientifique, France, juin 2004, p. 4.

• **المشروع «211»:** تعمل هذه الخطة على هيكلة وتطوير100 جامعة صينية رائدة من خلال إمتلاكها شركات خاصة بها تقوم بتقديم الخدمات خارج إطار الجامعة، ويهدف هذا البرنامج إلى رفع كفاءة هذه الجامعات ووضعها في مكانة رائدة ومتقدمة داخليًا في الصين، وعلى المستوى العالمي خارجيا. وهناك عدد كبير من الجامعات في الصين تمتلك شركات خاصة بها تقوم بتقديم الخدمات وعمل المشروعات خارج إطار الجامعة، مثلا هناك 57 جامعة في بكين لديها شركات خاصة تمتلك الدولة منها 30 شركة ومن أبرز نتائجها تطوير الحاضنات الصينية.

المحور III: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق الصعود الإقتصادي الصيني

لاشك أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تلعب دورا هاما وحيويا في التنمية لأيّ دولة من خلال ما تقدمه من مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي وفي خلق القيمة المضافة. ولقد تطور عدد المؤسسات ص و م في الصين من خلال الإستراتيجيات السابقة التي تبنتها الحكومة الصينية والجدول الموالي يبين ذلك:

الجدول رقم (03):تطور عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الصين خلال الفترة 2003-2010.

السنوات		2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الصين	مليون م ص م	37,8	38,9	39,5	41,4	41,8	43	43
السنوات		2010	2011	2012	2013	2014	2015	---
الصين	مليون م ص م	45	47	47,6	49	51	51	

Source: world bank (china statistics Outlook) 2015, P92.

من الجدول السابق، نلاحظ تعداد م ص م في الصين قد تطور بشكل ملفت للانتباه وهي جزء هام وقوة دافعة للاقتصاد.

مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الخام:

الجدول رقم (05):مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الخام

السنوات		2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
PIB م ص م	القيمة	691,5	790,96	994,82	1195,99	1470,62	1885,64	2359,4	2466,39	3205,75
	النسبة٪	46,1	49,2	51,5	53,3	55,6	59	61,7	57	57,3
PIB القطاع العام	القيمة	808,9	850,03	936,87	1047,9	1174,38	1310,36	1464,59	1860,61	1703,52
	النسبة٪	53,9	51,8	48,5	46,7	44,4	41	38,3	43	34,7
الإجمالي	القيمة	1500	1641	1931,7	2243,9	2645	3196	3824	4327	4909,28

الوحدة: (مليار دولار)

Source:world bank (china statistics Outlook) 2015, P24.

نلاحظ من الجدول النمو المتزايد لمساهمة المص والمتوسطة في الناتج المحلي الخام الصيني، وخاصة بعد التطبيق الفعلي لإستراتيجية ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي إنتهجتها الصين وفق المخطط الخماسي2012-2017، حيث شهدت نموا سريعا وصلت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي إلى7, 61 ٪ سنة2013.[1]

1- CHEN Liqin, Strategic Alliance, Study on Strategies in Small and Medium Enterprises in China Under Impact of the Financial Crisis, School of Humanities and Economic Management, China University of Geosciences (Beijing), 2008.

ثانيا: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة

الجدول رقم (07) : مساهمة القطاعين العام والخاص في إجمالي القيمة المضافة في الصين خلال الفترة (2007 - 2015)

السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
نسبة مساهمة م ص م ٪	49.9	51.4	54.6	58.3	60	62	63.5	61	58.5
نسبة مساهمة القطاع العام ٪	50.1	48.6	45.4	41.7	40	38	36.5	39	41.5

Source:world bank (china statistics Outlook) 2015, P32.

يتبن من الجدول أعلاه التطور الملحوظ لمساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصينية في القيمة المضافة بالمقارنة مع مساهمة القطاع العام، حيث كانت تمثل نسبة 49,9 ٪ سنة 2007 لتنتقل إلى حدود 63,5 ٪ سنة 2013.

خلاصة:

عرف تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحسنا ملحوظا بعد اعتماد إستراتيجية ترقية دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم الصعود والإقلاع الإقتصادي، مما يدل على أن هذه الإستراتيجية هي خطوة في الطريق الصحيح.حيث أن أساليب وآليات الدعم لهذه المؤسسات في الصين يعتمد على مقومات الدعم الناجحة التي أثبتت التجربة الصينية نجاحها وأهميتها.

مما لا شك فيه، أن التجربة الصينية في ميدان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أصبحت مثار دهشة العالم أجمع، لما حققته من انجازات بدأت آثارها تتضح بشكل جلي على الاقتصاد الصيني خاصة والاقتصاد العالمي عامة، فمن المتوقع أن تصبح الصين الأكبر اقتصاديا في العالم بحلول عام 2030. والتجربة الصينية مازالت تجربة غامضة لم تحلل بعد بشكل يوضح ملامحها،وبالشكل الذي يمكن الاستفادة منها، لكن من عوامل نجاح هذه التجربة الاعتماد على العلوم والتكنولوجيا والمعلومات الكافية عن جميع الأسواق التي تصدر إليها بالإضافة للعمل الجاد والمستمر من طرف الحكومة الصينية، مما يتيح إمكانية الاستفادة من تجربة الصين، فهي تعتبر تجربة نوعية، إضافة إلى اعتمادها سياسات اقتصادية فعّالة.